شرح ملاّ جامی

للمولیٰ عبد الرحمٰن بن احمد نور الدین الجامی

المتوفیٰ ۸۹۸ هجری قمری

صحّحه و علّقه علیه

رضا الیوسف آبادی

ابوالحسن القاسم فام

علی المیبدی

جامی، عبد الرحمٰن بن احمد، ۸۱۷ ـ ۸۹۷ ق. شارح.
شرح جامی / تألیف عبدالرحمن بن احمد جامی. ـ قم: نهاوندی، ۱۳۸۸.
۶۰۸ ص.
ISBN: 978-964-6388-73-4
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا.
کتاب حاضر شرح «الکافیه» ابن حاجب است.
۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ ـ ۶۴۶ق. الکافیه ـ نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی ـ صرف و نحو. الف.
ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ ـ ۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. عنوان. ج. عنوان: الکافیه. شرح.
۲۰۲۳ ک ۲ الف / PJ ۶۱۴۱ ۴۹۲/۷۵
۱۳۸۸

هویة الکتاب

اسم الکتاب: ..... شرح جامی
المؤلف: ..... عبد الرحمٰن بن احمد الجامی
الناشر: ..... مکتبة النهاوندی ـ قم: هاتف ۷۷۴۰۰۴۷
المطبعة: ..... القلم
الطبع الاولی: ..... ۱۳۸۸ هش
الکمیّة: ..... ۱۰۰۰ نسخة
شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۶۳۸۸-۷۳-۴

حق الطبع محفوظ للناشر

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه الّذي أرسل رسوله لتاديب العجم و العرب بأحسن الخلق و الأدب و أوحي إليه القرآن بالعربي المبين إلي النبيّ القرشي المتّصف بالأمين و شيّد بنيان الرسالة بترصيف محاسن الأخلاق و لم يذرها سدي بل أعقبها بولاية أئمة الهدي.

و الصلوة علي النبيّ الخاتم و علي متّم رسالة آدم الّذي أوصي الناس بالوصي المطلق و أوّل أئمة أهل الحقّ و علي آل الطاهرين لاسيما الإمام المنتظر البدر الثاني عشر روحي و أرواح العالمين لتراب مقدمه فداء.

أمّا بعد فكان من القديم سيرة طلبة العلم أن يتحصّلوا علوم الأدب لتكون سلّما في ارتقاءهم إلي المدارج العاليه و لازال كان الأمر كذلک لكن مع اتّحاد مسلكهم في هذا الأمر الشريف اختلف الطرق الموصلة إلي هذه الغاية باختلاف الكتب الّتي كانت مداراً للبحث و الدراسة، و لهذا نراهم في كلّ عصر يتوجّهون نحو كتاب من كتب أعلام هذا الفنّ كما مثلاً إذا نظرنا في أحوال أعجوبة الدهر ابن سينا وجدنا أنّه قرء كتاب سيبويه و حفظه و مثل هذا كثير في أحوال رجال العلم و يحتاج إلي البحث عنه والتنقير فيه ليكون انموذجاً للطلاب الحاضرين في عصرنا هذا و من يخلف.

و من الكتب الّتي لها قيمة في تحصيل علم الأدب كتاب الكافية، و هي من اليوم الّذي الّف كان مورداً لعنايه المحصّلين، و لهذا شرحه كثير من الأعلام منها نجم الأئمة رضي الدين الأستر آبادي و هو علي ما قال السيوطي في بغية الوعاة:

«الّذي لم يولّف عليها بل لا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً و تحقيقاً و حسن تعليل و قد

أكبّ الناس عليه و تداولوه و اعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنّفاتهم و دروسهم، و له فيه أبحاث كثيرة مع النحاة و اختيارات جمّة و مذاهب ينفرد بها».

(بغية الوعاة ص ۴۵۸، دارالفكر للبطباعة و النشر و التوزيع)

و لكن هذا الشرح مع ما فيه من المحاسن الكثيرة لم يقع في زمرة الكتب الدراسيّة الّتي تدرس للمتبدئين من الطلاب لصعوبة معانيه و كثرة الأقوال فيه و تطويل المباحث و لكن كان مرجعاً للشارحين الّذين تأخّر عنه و بعضهم اقتصروا في شروحهم علي تلخيص مطالبه و تبين معانيه و ربما ناقشوا معه في بعض المطالب دفعاً لبعض إشكالاته علي صاحب الكافية «عبدالرحمن الجامي» في الشرح الموسوم بـ«الفوائد الضيائية» و هذا الشرح كان مداراً لتحصيل علم النحو للمبتدئين لاسيّما في القرون الأخيرة لسهولة بيانه للمطالب و خلوّه عن كثير من مباني النحاة و أقوالهم، و لكونه مقدّمة لورود الطالب إلي شرح الرضي ره الّذي كان غاية لطالب علم النحو.

و لكن مع هذه التفصيلات الماضيه لم نر لهذا الكتاب طبعة مقبولة جديدة لائقة بمثل هذا الكتاب و لهذا صار مغفولاً عنه تدريجاً حتّي لا يعرفه كثير من الطلّاب و بعض من يعرفه لايقدر علي تحصيله لمعايب طبعه و قلّة وجوده فهذا الأمر بعثنا لتخريجه في ثوب جديد و طبع لائق بهذا الكتاب ليخرج عن هذا الغربة و يكشف عنه الكربة، فبدعنا في البحث عن النسخ الموجودة للكتاب الخطيّة لتصحيحه بعد ما بذل من الجهد الأخ العزيز الشيخ علي المبيدي في صف الحروف و بعد الفحص عن قريب من ثمانين نسخة من هذا الكتاب في فهارس المكتبات الخطيّة عثرنا علي نسخة بينها و بين سنة وفاة المصنّف عشرين سنة فجعلناها ملاكاً لتصحيح الكتاب و هذه النسخة الّتي جاء بر من (خ) و نعرّفها في التعريف عن النسخ الّتي راجعناها في تصحيح الكتاب إن شاء اللّه تعالي، واضفنا إلى هذه النسخة الثمنية نسختين حجريّتين سنعّرفهما في محلّه.

و بعد بذل الجهد و مساعدة الاخوان وفّقنا علي تصحيحه و مقابلته مع النسخ المذكورة و من اللّه تعالي نرجو أن يكون زاداً لمعادنا و تصحيحاً للخطايانا و موجباً فلسدادنا و نسال مَنْ قرأه أن لا ينسنا عن خير الدعاء.

هناک لابدّ من التنبيه علي أمور ابتداءً:

الأوّل: البحث عن ترجمه الماتن و هو ابن الحاجب و ترجمة الشارح و نبذة من المطالب اللائقة بها.

الثاني: تبين النسخ المعتمدة عليها في المقابلة و التصحيح.

أمّا الماتن فهو ابن الحاجب ترجمه جلال الدين السيوطي في بغية الوعاة حيث قال:

«هو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس العلامة جمال الدين ابو عمرو بن الحاجب الكرديّ الدويني الأصل الاسنائي المولد المقرئ النحويّ المالكيّ الأصولي الفقية صاحب التصانيف المنقّحة ولد بعد سنة سبعين أو احدي و سبعين و خسمائة باسنا من الصعيد قال الذهبّي و كان أبوه جنديّا كرديّا حاجباً للأمير غرالدين الصلاحيّ فاشتغل ابو عمرو في صغره بالقاهرة و حفظ القرآن و أخذ بعض القراءات عن الشاطبّي و سمع من اليسير و قرأ بالسبع علي ابن الجود و سمع من ابو صيريّ و جماعة و نفقه علي ابي منصور الابياريّ و غيره و تأدّب علي الشاطبيّ و ابن البناء و لزم الاشتغال حتّي برع في الأصول و العربيّة و كان من أذكياء العالم ثمّ قدم دمشق و درّس بجامعها في زاوية المالكيّة و اكبّ الفضلاء علي الأخذ عنه و كان الأغلب عليه النحو و صنّف في الفقه مختصراً و في الأصول مختصراً و آخر اكبر منه سماه المنتهي و في النحو الكافية و شرحها و نظمها الوافية و شرحها و في التصريف الشافية و شرحها و في العروض قصيدة و في نظمه قلاقة و شرح المفصّل بشرح سمّاه الإيضاح و له الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق بعضها علي آيات و بعضها علي مواضع من المفصّل و مواضع من كافيته و اشياء نثرية و مصنّفاته في غاية الحسن و قد خالف النحاة في مواضع و أورد عليهم إشكالات و

إلزامات مفحمة يعسرُ الجواب عنها و كان فقيهاً مناظراً مفتيّاً مبرّزاً في عدة علوم متبحراً ثقة دينا ورعاً متواضعا مطّرحاً للتكليف ثم دخل مصر هو و الشيخ عزّ الدين بن عبدالسلام و تصدّر هو بالفاضّلية و لازمه الطلبة.

قال ابن خلّكان كان من احسن خلق اللّه ذهناً و جاء ني مراراً بسبب أداء الشهادات و سالته عن مواضع في العربيّه مشكلة فأجاب أبلغ جواب بسكون كثير و تثبت تام انتقل إلي الإسكندريّة ليقيم بها فلم تطل مدّته و مات بها في ضحي نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ستّ و أربعين و ستمائة. حدث عنه المنذريّ و الدمياطي و بالاجازة العماد البالسّي و يونس الدبوسي و اخذ العربيّة عن الرضي القسطيطنيّ و رزقت تصانيفه قبولاً تاماً لحسنها و جزالتها». (بغية الوعاة ص ٥٩٤، دارالفكر للطباعة و النشر)

أمّا الشارح فهو عبد الرحمن بن أحمد الجامي:

قال الحاج الشيخ عباس القمي في الكني و الألقاب:

«الجاميّ المولي عبدالرحمن بن أحمد بن محمّد الدشتي الفارسيّ

الصوفي النحوي الصرفي الشاعر الفاضل ينتهي نسبه إلي محمد بن الحسن الشيباني تلميذ ابن حنيفة و يقال له «الجاميّ» لانّه ولد بلدة جام من بلاد ماوراء النهر سنة ٨١٧ قال مشيراً إلي ذلک في شعره:

مولدم جام ورشحه ي قلمم جرعه ي جام شيخ الاسلامي است

لا جرم در جريده اشعار بدو معني تخلصّم جامي است

له تأليفات كثيرة سوي ديوانه منها كتاب نفحات القدس في الذكر الطبقات الخمس يعني من الطوائف الصوفية و شرحه علي الفصوص.

و له سبحة الأبرار و شواهد النبوة في الفضائل النبيّ و الائمّة عليهم السلام و شرحه علي كافية ابن الحاجب سمّاه الفوائد الضيائيّة كتبه باسم ولده ضياء الدين و قد جمع فيه الدقائق و

التحقيقات. و نقل عن المولي العلامّة الميرزا محمّد الشيرواني أنّه كان يقول: إنّي درست هذا الشرح خمساً و عشرين مرّة و صار اعتقادي في كلّ مرّة أنّي لم استوف حقّ فهمه و معروفية في المرّة السابقة ... إلي غير ذلک.

و هل هو من علماء السنة كما هو الظاهر منه بل من المتعصّبين كما هو الغالب علي أهل بلاد تركستان و ماور النهر و لذا بالغ في الشنيع عليه القاضي نور اللّه مع مذاقه الوسيع أو أنّه كان ظاهراً من المخالفين و في الباطن من الشيعة الخالصين و لم يبرز ما في قبله تقيّة كما يشهد بذلک بعض أشعاره منها ما عن سبحة الأبرار قوله:

پنجه دركُن أسد اللّهي را بيخ بر كن دو سه روباهي را

و اعتقده السيد الأجل الأمير محمّد حسين الخاتون آبادي سبط العلّامه المجلسيّ

و ينقل حكاية في ذلک مسنداً و حاصلها انّ الشيخ عليّ بن عبد العالي كان رفيقاً مع الجامي في سفر زيارة أئمّة العراق عليهم السلام و كان يتّقيه فلّما وصلوا إلي بغداد ذهبا إلي ساحل الدجلة للتنزّه فجاء درويش قلندر و قرأ قصيدة غرّاء في مدح مولانا أمير المومنين عليه السلام و لمّا سمعها الجاميّ بكي و سجد و بكي في سجوده ثمّ اعطاه جائزة ثم قال في سبب ذلک اعلم انّي شيعي من خُلص الإماميّة ولكن التقّية واجبة و هذه القصيدة منّي و اشكر اللّه أنّها صارت بحيث يقرؤها القاري في هذا المكان، ثمّ قال الخاتون آبادي و اخبرني بعض الثقات من الأفاضل نقلاً عمّن يثق به ک أنّ كلّ من كان في دار الجامي من الخدم و العيال و العشيرة كانوا علي مذهب الإماميّة و نقلوا عنه أنّه كان يبالغ في الوصيّه بإعمال التقّية سيمّا إذا أراد سفراً و اللّه العالم بالسرائر، توفّي الجاميّ سنة ٨٩٨ (ضصح)، قيل ک إنّ قبره بهراة». (الكني الالقاب ج ٢ ص ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨)

قد سبق انّ كتاب الكافية لمّا كان مقبولاً لكثير من طلّاب العلم شرحه كثير من الأفاضل فمن أراد إحصاءه فعليه أن يرجع إلي كتب الفهارس الّتي ذكروا أسماء الكتب و يبيّنوا مصنّفيها

كالذريعة إلي تصانيف الشيعة (الذريعه إلي تصانيف الشيعة ج ١۴، ص ٢٩) للعلّامة الكبير آغا بزرگ الطهراني، كذا كشف الظنون للعلّامه حاجي خليفة (كشف الظنون ج ٢ ، ص ٢۴٩).

و نحن الآن نذكر أهمّ الشروح قدراً و تأليفاً من المطبوعات و المخطوطات:

١) شرح الكافية للشيخ الأجل العلّامة نجم الائـمّة رضـي الديـن مـحمّد بـن الحسـن الأسترآبادي الّذي سبق ذكره عن السيوطي في بغية الوعاة و هو من أحسن الشروح بإذعان كثير من الأعلام.

٢) شرح المنّصف مطبوع (طبع في دار العامرة في استبول سنة ١٣١١ ه)

البسيط في شرح الكافية لركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الأسترآبادي المتوفّي سنة ٧١۵ ه طبع في مطبعة المكتبة الأدبيّة المختصّة بتحقيق الدكتور حازم سليمان الحليّ.

٣) الفوائد الضيائيّة في شرح الكافية و هو الكتاب الّذي بين يديک لعبد الرحمن الجاميّ.

۴) شرح الكافية للمولي عصام الدين إبراهيم بن محمّد الإسفرائني المتوفّي سنة ٩۴٣ و هو غير حاشيته علي الفوائد الضيائيّة شرح كبير طبع في آلاستانه سنه ١٢۵۶ ه (تاريخ الادب الوبيّ لبروكلمان ٣٢١ : ۵)

۵) شرح الكافية مزجاً للشيخ الكامل كمال الدين محمّد بن معين الدين الفسويّ القنويّ الفارسي شارح الشافية و صهر المولي محمّد تقي المجلسي المعروف بميرزا كمالا ذكـر فـي فهرس تصانيفه. (الذريعة إلي تصانيف الشيعة ج ١۴ ، ص ٣٠)

۶) الهنديّة أو شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدولة آباديّ المتوفّي سنة ٨۴٩ ه. (تاريخ الأدب العربيّ لبروكلمان ج ۵ ، ص ٣١۴)

أمّا الشروح و الحواشي الّتي ألفّت علي الفوائد الضيائيّة فكثيرة أيضاً، نذكر أهمّها ليكون تبصرة للقاري:

١) الحاشية عليه للمحدّث الجزائريّ السيّد نعمة اللّه بن عبد اللّه الموسويّ المتوفّي بعد

(١١١٢) خرج منها إلي آخر مبحث الاسم و قد طبعت بإيران مكرراً (الذريعة إلي تصانيف الشيعة ج ۶، ص ۵۷)

۲) الحاشية عليه لعصام الدين الإسفرائني صاحب الشرح علي الكافية المبسوق ذكره و هو من أدقّ الحواشي عليه.

۳) الحاشية عليه للميرزا محمّد التنكابني ذكر في قصصه أنّه لم يكتب أحسن منها في النحو. (الذريعة إلي تصانيف الشيعة ج۶، ص ۵۶)

۴) الحاشية عليه لتلميذ الجامي المولي رضي الدين عبد الغفور اللاريّ و قد طبعت هذه الحاشية في آلاستانه في (۱۲۸۲ و ۱۳۰۶ و ۱۳۰۹) كما في معجم المطبوعات العربيّة ص ۱۵۸۴ و قد وقع لمؤلّف المعجم خلط في المقام فذكر في حاشية عبد الغفور المذكور أنّها من تصانيف مصلح الدين اللاريّ مؤلّف مرآت الأدوار الفارسيّ في التاريخ العام الّذي ترجم فيه الغفور هذا و ذكر أنّ تاريخ وفاته مطابق الجملة يكشنبه پنجم شعبان ۹۰۵ و نقل ترجمة مصلح الدين اللاريّ في (ذي الحجة ۹۷۹) و بالجملة ترجمة عبد الغفور مذكورة في لبّ التواريخ و سفينة الولياء و رشحات عين الحياة و ارخوا وفاته ۹۰۵ المنطبقة علي الجملة المذكورة و في الروضات ص ۵ حكي عن اخبار البشر أنّ المولي عبد الغفور توفّي قبل ۹۴۳ بثمان و ثلاثين سنة و هو أيضاً ينطبق علي ۹۰۵، و علي هذا الحاشية حاشية للمولي عبدالحكيم بن شمس الدين السيالكوتي الهنديّ المتوفّي في ۱۰۶۷ طبعت في آلاستانه في ۱۳۰۷ في ۴۹۶ صفحة كما طبع المتن هناك أيضاً.

۵) شرح شرح الجاميّ علي الكافيّة للمولي محمّد بن احمد المعروف بخواجكي شيخ الشيرازي نزيل دكن و صاحب (شرح الباب الحادي عشر) الّذي ألّفه سنة ۹۵۲ ه يوجد في (المكتبة الرضويّة) في خراسان أوّله : يا من آلاؤك كافية و نعماءك وافية شافية الخ

شرح عليه موسوم بـ «محرّم أفنديّ» طبع في استانبول في مطبقه أحمد إحسان في سنة ١٣٢٥ في المجلّدين و لم يكن في ديباج الكتاب أثر من خطبة الشارح و لعلّه حذف لغرض و لكن الشرح لم يتّم علي ما ذكر في مطلع المجلد الثانيّ و اكلمه رجل من اهل الفضل عرف نفسه في آخر الشرح و هذا كلامه» هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرّم أكمل اللّه نقائصها بحرمة البيت المحرّم و قد فرغ عن تسويده قلم الفقير عبداللّه بن صالح الخ .

أمّا النسخ المعتمدة عليها في المقابلة و التصحيح:

فالنسخة الأولي: هي الخطية السابقة ذكرها المختارة من بين ثمانين نسخة الموجودة في المكتبة مخطوطات آية اللّه مرعشي ره.

عرّفها في فهرس مخطوطات المكتبة ذيل عدد ٦٨٤٧

الفوائد الضيائيّه في شرح الكافية

نستعليق ، شرف الدين حسين بن شيخ حسن كاتب ، ٢٢ شعبان ٩١٨ در مشهد مقدس ، متن و عناوين و نشانيها شنگرف در حاشية تصحيح شده است ،مهر مربع » محمّد « در صفحه ي اوّل و آخر ديده مي شود ، جلد تيماج قهوه اي ١٨٩ گ ،٢١ س ، ١٧ * ١١ سم وجعلنا «خ» رمزاً لهذا النسخة.

النسخة الثانية: هي نسخة حجرية طبعت في سنة ١٢٥٠ ه ق بمباشرة أقلّ الطلاب محمّد علي و كاتبه كلبعلي القزويني و جعلنا «أ» رمزاً لهذه النسخة.

النسخة الثالثة: هي أيضاً نسخة حجريّة طبعت في سنة ١٣١٠ ه ق قد انطبعت في قسطنطنيّة في مطبعة أفندي كاتبه أحمد بن الحسين التفرشي الطّادي

قم المقدسة

رضا اليوسف آبادي السبزواري

الحمد لوليّه، و الصّلوة على نبيّه و على آله و أصحابه المتأدّبين بآدابه.

أمّا بعد[1] فهذه فوائد وافية بحلّ مشكلات الكافية، للعلاّمة المشتهر في المشارق و المغارب الشيخ ابن الحاجب؛ تغمّده اللّه بغفرانه و أسكنه بُحبُوحة جِنانه.

نظمتها في سِلْك التقرير و سِمْط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف - حفظه اللّه سبحانه[2] تعالى عن موجبات التلهّف و التأسّف - و سمّيتها بالفوائد الضّيائيّة؛ لأنّه لهذا الجمع و التأليف كالعلّة الغائيّة؛ نفعه اللّه بها و سائر المبتدئين من أصحاب التحصيل، و ما توفيقي إلاّ باللّه، و هو حسبي و نعم الوكيل.

---

(١) - في «خ»: «و بعد».

(٢) - لم ترد في «خ»: «سبحانه».

الكلمة و الكلام[١]

الكلمة: «لفظ وضع لمعنى مفرد».

و هي: اسم و فعل و حرف؛ لأنّها إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثّاني: الحرف، و الأوّل: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة أو لا، الثّاني: الاسم، و الأوّل: الفعل، و قد علم بذلک حدّ كلّ واحد منها.

الكلام: «ما تضمّن كلمتين بالإسناد»، و لا يتأتّى ذلک إلاّ في اسمين أو في اسم و فعل.

اعلم أنّ الشّيخ لم يصدّر رسالته هذه بحمد اللّه ـ سبحانه ـ بأن جعله جزء منها؛ هضماً لنفسه بتخييل أنّ كتابه هذا ـ من حيث إنّه كتابه[٢] ـ ليس ككتب السلف رضي الله عنهم حتّى يصدّر به على سَنَنها، و لا يلزم من ذلک عدم الابتداء به مطلقاً حتّى يكون بتركه أقطع؛ لجواز إتيانه بالحمد من غير أن يجعله جزءً من كتابه.

و بدأ بتعريف الكلمة و الكلام؛ لأنّه يبحث في هذا الكتاب عن[٣] أحوالهما؛ فمتى لم يعرّفا كيف يبحث عن أحوالهما، و قدّم الكلمة[٤]؛ لكون أفرادها جزء من أفراد الكلام، و مفهومها جزء من مفهومه، فقال: ﴿الكلمة﴾ قيل: هي و الكلام مشتقّان من الكَلْم ـ بتسكين اللام ـ و هو: الجَرْح؛ لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح، و قد عبّر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح، حيث قال:

---

(١) ـ العنوان منّا.

(٢) ـ في «أ»: «من حيث إنّ كتابه..».

(٣) ـ في «أ»: «من».

(٤) ـ في «أ» زيادة: «على الكلام».

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِئَامُ وَ لا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ[١]

و «الكَلِم» ـ بكسر اللام ـ جنس لا جمع ك «تَمْرٍ و تَمْرةٍ»، بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[٢]، و قيل: «جمع؛ حيث لا يقع إلاّ على الثّلاث[٣] فصاعداً، و «الكلم الطيّب» مؤوّل ببعض الكلم»[٤].

و اللام فيها للجنس، و التاء للوحدة، و لا منافاة بينهما؛ لجواز اتّصاف الجنس بالوحدة و الواحد بالجنسيّة، يقال: «هذا الجنس واحد، و ذلك الواحد جنس»، و يمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة.

﴿لفظ﴾ اللفظ في اللغة: الرّمي، يقال: «أَكَلْتُ التَّمْرَةَ وَ لَفَظْتُ النَّواةَ» أي: رميتُها، ثمّ نقل في عرف النحاة ـ إبتداءً أو بعد جعله بمعنى «الملفوظ» كالخلق بمعنى «المخلوق» ـ إلى ما يتلفّظ به الإنسان؛ حقيقةً أو حكماً، مهملاً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركّباً.

و اللفظ الحقيقيّ ك «زَيْدٍ، و ضَرَبَ» و الحكميّ كالمنويّ في: «زَيْدٌ ضَرَبَ، و اضْرِبْ»؛ إذ ليس من مقولة الحرف و الصوت أصلاً، و لم يوضع له لفظ، و إنّما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: «هُوَ و أَنْتَ»، و أجروا عليه أحكام اللفظ،

---

(١) ـ جامع الشواهد ج ١ ص ٣٨٢، نقل السيّد الجزائري في الحاشية نسبة البيت إلى علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه أفضل صلوات المصلّين، لكن ما وجدنا في الكتب عدم نسبته إلى أحد، و أوّل من ذكره الجاحظ في المحاسن و الأضداد، و ذكر قبله بيت و هو:

«و جُرْحُ السَّيْفِ تَأْسُوهُ فَيَبْرَأُ وَ جُرْحُ الدَّهْرِ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ». المحاسن و الأضداد ص ٤١

(٢) ـ سورة فاطر: ١٠ (٣) ـ في «أ»: «هي جمع لا يقع إلاّ على الثّلاث».

(٤) ـ قائله صاحب الصحاح و اللباب و المصباح حيث قالوا: «الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة و ما دونها بالقرينة». محرّم

فكان[١] لفظاً حكماً لا حقيقةً.

و المحذوف لفظٌ حقيقة؛ لأنّه قد يتلفّظ به الإنسان في بعض الأحيان، و كلمات اللّه[٢] داخلة فيه؛ إذ هي ممّا يتلفّظ به الإنسان، و على هذا القياس كلمات الملائكة و الجنّ.

و الدوالّ الأربع ـ و هي: «الخطوط و العقود و النصب و الإشارات[٣]» ـ غيرُ داخلة في اللفظ، فلا حاجة إلى قيد يخرجها.

و إنّما قال: «لفظ» و لم يقل: «لفظة»[٤]؛ لأنّه لم يقصد الوحدة، و المطابقة غير لازمة؛ لعدم الاشتقاق؛ مع كون اللفظ أخصر.

﴿وضع﴾ الوضع: «تخصيص شيء بشيء، بحيث متى أطلق أو أحسّ الشيء الأوّل فهم منه الشيء الثّاني».

قيل:[٥] «يخرج عنه وضع الحرف، حيث لايفهم منه[٦] معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضمّ ضميمة».

و أجيب: بأنّ المراد متى أطلق إطلاقاً صحيحاً، و إطلاق الحرف بلا ضمّ ضميمة[٧] غير صحيح، و لايبعد أن يقال: المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم و بيان مقاصدهم، فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد.

﴿لمعنى﴾ المعنى: «ما يقصد بشيء»، فهو: إمّا «مَفْعَل» ـ اسم مكان ـ بمعنى المقصد، أو مصدر ميميّ بمعنى المفعول، أو مخفّف «مَعْنِيّ» ـ اسم مفعول ـ ك

(١) ـ في «أ»: «و كان».
(٢) ـ في «أ»: «اللّه تعالى».
(٣) ـ في «خ»: «الإشارات و النصب».
(٤) ـ خلافاً للزمخشري في المفصّل.
(٥) ـ القائل الفاضل الهندي. نعمة اللّه
(٦) ـ لم ترد «منه» في «خ».
(٧) ـ في «خ»: «بلا ضميمة».

«مَرْمِيّ».

و لمّا كان المعنى مأخوذاً في الوضع، فذِكر المعنى بعده مبنيّ على تجريده عنه، فخرج به «المهملات و الألفاظ الدالّة بالطبع»؛ إذ لم يتعلّق بهما[١] وضع و تخصيص أصلاً، و بقيت حروف الهِجَاء الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى و خرجت بقوله «لمعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى.

فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر، فكيف يصدق عليه أنّه وضع لمعنى ؟.

قلنا: المعنى ما يتعلّق به القصد، و هو أعمّ من أن يكون لفظاً أو غيره.

فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركّبة، كلفظ «الجملة و الخبر»؛ فكيف يكون موضوعاً لمفرد ؟.

قلنا: هذه الألفاظ و إن كانت بالقياس إلى معانيها مركّبة، لكنّها بالقياس إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها مفردة.

و قد أجيب عن الإشكالين:[٢] بأنّه ليس هٰهنا لفظ وضع بإزاء لفظ آخر ـ مفرداً كان أو مركّباً ـ بل بإزاء مفهوم كلّي أفراده ألفاظ، كلفظ «الاسم و الفعل و الحرف و الخبر و الجملة» و غيرها، و لايخفى عليك أنّ هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركّبة، فإنّ الوضع فيها و إن كان عامّاً لكنّ الموضوع له خاصّ؛ فليس هناك مفهوم كلّي هو الموضوع له في الحقيقة.

﴿مفرد﴾ و هو: إمّا «مجرور» على أنّه صفة لـ «معنى»، و معناه حينئذٍ: «ما لايدلّ جزء لفظه على جزئه»، و فيه: أنّه يوهم أنّ اللفظ موضوع للمعنى المتّصف

---

(١) - في «خ»: «بها».

(٢) - المجيب السيّد ركن الدين في شرحه الموسوم بالمتوسّط. نعمة اللّه

بالإفراد و التركيب قبل الوضع، و ليس الأمر كذلك، فإنّ اتّصاف المعنى بالإفراد و التركيب إنّما هو بعد الوضع؛ فينبغي أن يرتكب فيه تجوّزٌ[١] كما يرتكب في مثل: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً»، أو «مرفوع» على أنّه صفة لـ «لفظ»[٢]، و معناه حينئذٍ: «ما لايدلّ جزؤه على جزء معناه»، و لابدّ حينئذٍ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعليّة و الآخر مفرداً، و كأنّ النكتة فيه التنبيه على تقدّم الوضع على الإفراد حيث أتى به بصيغة المضيّ[٣] بخلاف الإفراد.

و أمّا «نصبه» ـ و إن لم يساعده رسم الخطّ ـ فعلى أنّه حال من المستكن في «وضع»، أو من «المعنى»؛ فإنّه مفعول به[٤] بواسطة اللام، و وجه صحّته أنّ الوضع و إن كان متقدّماً على الإفراد بحسب الذات، لكنّه مقارن له بحسب الزمان، و هذا القدر كافٍ لصحّة الحاليّة.

و قيد «الإفراد» لإخراج المركّبات مطلقاً ـ سواء كانت كلاميّة أو غير كلاميّة ـ فيخرج به عن حدّ الكلمة مثل: «الرَّجُلِ، و قَائِمَةٍ، و بَصْرِيٍّ» و أمثالها ممّا يدلّ جزء اللفظ منه على جزء المعنى[٥]، لكنّه يعدّ[٦] لشدّة الامتزاج لفظة واحدة، و أعرب بإعراب واحد، و يبقي مثل: «عَبْدِ اللّٰهِ» علماً داخلاً فيه مع أنّه معرب بإعرابين، و لايخفى على الفَطِن العارف بالغرض من علم النحو، أنّه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب.

و ما أورده صاحب المفصّل[٧] في تعريف الكلمة حيث قال: «هي اللفظة الدالّة

---

(١) - في «أ»: «تجوّزاً».

(٢) - في «ب»: «صفة اللّفظ»، في «أ»: «صفة للّفظ».

(٣) - في «أ»: «الماضي».

(٤) - لم ترد «به» في «أ».

(٥) - في «أ»: «معناه».

(٦) - في «أ»: «تعدّ».

(٧) - أي: الزمخشري، المفصّل ص٦.

على معنى مفرد بالوضع»، فمثل «عبداللّه» علماً[١] خرج عنه، فإنّه لايقال له «لفظة واحدة»، و بقي مثل: «الرَّجُلِ[٢]، و قَائِمَةٍ، و بَصْرِيٍّ» ـ ممّا يعدّ لشدّة الامتزاج لفظة واحدة ـ داخلاً فيه، فأخرجه بقيد الإفراد، و لو لم‌يخرجه بتركه لكان أنسب كما عرفت.

و اعلم أنّ الوضع يستلزم الدلالة؛ لأنّ الدلالة: «كون الشيء[٣] بحيث يفهم منه شيء آخر»، فمتى تحقّق الوضع تحقّقت الدلالة، فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب، لكنّ الدلالة لاتستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل، كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، و أن تكون بالطبع، كدلالة «أُحْ أُحْ» على وَجَع الصدر؛ فبعد ذكر الدلالة لابدّ من ذكر الوضع كما في المفصّل.

﴿و هي﴾ أي: الكلمة ﴿اسم و فعل و حرف﴾ أي: منقسمة إلى هذه الأقسام الثّلاثة و[٤] منحصرة فيها ﴿لأنّها﴾ أي: الكلمة، لمّا كانت موضوعة لمعنى و الوضع يستلزم الدلالة، فهي ﴿إمّا﴾ من صفتها ﴿أن تدلّ على معنى﴾ كائن ﴿في نفسها﴾ أي: في[٥] نفس الكلمة، و المراد بكون المعنى في نفسها أن تدلّ عليه بنفسها من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها، لاستقلاله بالمفهوميّة ﴿أو﴾ من صفتها أن ﴿لا﴾ تدلّ على معنى في نفسها، بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها؛ لعدم استقلاله بالمفهوميّة، و سيجيء تحقيق ذلك في بيان حدّ الاسم، إن شاء اللّه تعالى[٦].

---

(١) - لم ترد «علماً» في «خ».
(٢) - لم ترد «الرجل» في «خ» و شرح المحرّم.
(٣) - في «خ»: «شيء».
(٤) - لم ترد «و» في «خ».
(٥) - لم ترد «في» في «خ».
(٦) - لم ترد «تعالى» في «أ».

القسم ﴿الثّاني﴾ و هو: «ما لايدلّ على معنى في نفسها» ﴿الحرف﴾ ك «مِنْ و إلى»، فإنّهما يحتاجان[١] في الدلالة على معنييهما ـ أعني الابتداء و الانتهاء ـ إلى كلمة أخرى، كالبصرة و الكوفة في قولك: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، و إنّما سمّي هذا القسم «حرفاً»؛ لأنّ الحرف في اللغة: «الطرف»، و هو في طرف أي: في[٢] جانب مقابل للاسم و الفعل، حيث يقعان عمدة في الكلام، و هو لايقع؛ كما ستعرف.

﴿و﴾ القسم ﴿الأوّل﴾ و هو: «ما يدلّ على معنى في نفسها» ﴿إمّا﴾ من صفتها ﴿أن يقترن﴾ ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها ﴿بأحد الأزمنة الثّلاثة﴾ أعني:[٣] الماضي و الحال و الاستقبال، أي: حين يفهم ذلك المعنى عنها، يفهم أحد الأزمنة الثّلاثة[٤] أيضاً مقارناً له ﴿أو﴾ من صفتها أن ﴿لا﴾ يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثّلاثة[٥].

القسم ﴿الثّاني﴾ و هو: «ما يدلّ على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[٦]» ﴿الاسم﴾ و هو مأخوذ من «السُّمُوّ» ـ و هو العُلُوّ ـ لاستعلائه على أخويه حيث يتركّب منه وحده الكلام دون أخويه، و قيل: من «الوَسْم» ـ و هو العلامة ـ لأنّه علامة على مسمّاه ﴿و﴾ القسم ﴿الأوّل﴾ و هو: «ما يدلّ على معنى في نفسها[٧] مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة[٨]» ﴿الفعل﴾ سمّي به[٩]؛ لتضمّنه الفعل اللغويّ، و هو المصدر.

---

(١) ـ لم ترد «يحتاجان» في «خ».
(٢) ـ لم ترد «في» في «خ».
(٣) ـ لم ترد «أعني» في «خ».
(٤) ـ لم ترد «الثلاثة» في «خ».
(٥) ـ لم ترد «الثلاثة» في «خ».
(٦) ـ لم ترد «الثلاثة» في «خ».
(٧) ـ لم ترد «في نفسها» في «خ».
(٨) ـ لم ترد «الثّلاثة» في «خ».
(٩) ـ في «خ»: «و يسمّي به».

﴿و قد علم بذلک﴾ أي: بوجه حصر الكلمة في الأقسام الثّلاثة ﴿حدّ كلّ واحد منها﴾ أي: من تلک الأقسام، و ذلک لأنّه قد علم به ـ أي: بوجه الحصر ـ أنّ:

الحرف: «كلمة لاتدلّ على معنى في نفسها بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى».

و الفعل: «كلمة تدلّ على معنى في نفسها، لكنّه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة».

و الاسم: «كلمة تدلّ على معنى في نفسها، لكنّه[١] غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة».

فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثّلاثة، و «الحرف» ممتاز عن أخويه بعدم الاستقلال في الدلالة، و «الفعل» ممتاز عن الحرف بالاستقلال و عن الاسم بالاقتران، و «الاسم» ممتاز[٢] عن الحرف بالاستقلال و عن الفعل بعدم الاقتران، فعلم لكلّ واحد[٣] منها معرّف جامع لأفراده مانع عن دخول غيرها فيه، و ليس المراد بالحدّ ههنا إلاّ المعرّف الجامع المانع، و للّه درّ المصنّف حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثمّ نبّه عليها بقوله: «و قد علم بذلک»، ثمّ صرّح بها فيما بعدُ بناءً على تفاوت مراتب الطّبائع[٤].

﴿الكلام﴾ في اللغة: «ما يتكلّم به قليلاً كان أو كثيراً»، و في اصطلاح النحاة: ﴿ما تضمّن﴾ أي: لفظ تضمّن ﴿كلمتين﴾ حقيقةً أو حكماً أي: يكون كلّ واحدة منهما في ضمنه، فالمتضمِّن ـ اسم الفاعل[٥] ـ هو المجموع، و المتضمَّن ـ اسم المفعول[٦] ـ كلّ واحدة من الكلمتين، فلا يلزم اتّحادهما ﴿بالإسناد﴾ أي:

---

(١) ـ لم ترد «لكنّه» في «خ».

(٢) ـ لم ترد «ممتاز» في «خ».

(٣) ـ لم ترد «واحد» في «خ».

(٤) ـ في «خ»: «الطّباع».

(٥) ـ في «خ» و «ب»: «اسم فاعل».

(٦) ـ في «خ» و «ب»: «اسم مفعول».

تضمّناً حاصلاً بسبب إسناد إحدى[١] الكلمتين إلى الأخرى، و الإسناد: «نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً أو حكماً إلى الأخرى، بحيث يفيد المخاطب فائدة تامّة».

فقوله: «ما»[٢] لفظ يتناول المهملات و المفردات و المركّبات الكلاميّة و الغير الكلاميّة[٣]، و بقيد «تضمّن الكلمتين[٤]» خرجت: المهملات و المفردات، و بقيد «الإسناد» خرجت: المركّبات الغير الكلاميّة مثل: «غُلامِ زَيْدٍ، و رَجُلٍ فَاضِلٍ»، و بقيت: المركّبات الكلاميّة سواء كانت خبريّةً مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ، و ضَرَبَتْ هِنْدٌ، و زَيْدٌ قَائِمٌ» أو إنشائيّةً مثل: «إضْرِبْ، و لاتَضْرِبْ»، فإنّ كلّ واحد منهما تضمّن كلمتين ـ إحداهما ملفوظة، و الأخرى منويّة ـ و بينهما إسناد يفيد المخاطب فائدة تامّة، و حيث كانت الكلمتان أعمّ من أن يكونا كلمتين حقيقةً أو حكماً، دخل في التعريف مثل: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، أو قَائِمٌ أَبُوهُ، أو قَامَ أَبُوهُ»، فإنّ الأخبار فيها ـ مع أنّها مركّبات ـ في حكم الكلمة المفردة أعني: «قَائِمُ الأَبِ»، و دخل فيه أيضاً مثل: «جسقٌ مهملٌ» و «ديزٌ مقلوبُ زيد» مع أنّ المسند إليه فيهما مهمل ليس بكلمة، فإنّه في حكم هذا اللفظ.

اعلم أنّ كلام المصنّفﷺ ظاهرٌ في أنّ نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً» بمجموعه كلام، بخلاف كلام صاحب المفصّل حيث قال: «الكلام: هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[٥]، فإنّه صريح في أنّ الكلام هو «ضَرَبْتُ»، و المتعلّقات خارجة عنه.

ثمّ اعلم أنّ صاحب المفصّل و صاحب اللباب ذهبا إلى ترادف «الكلام و

---

(١) ـ في «خ»: «أحد».

(٢) ـ لم ترد «ما» في «أ» و «خ» و المحرّم.

(٣) ـ في «أ» و «ب»: «غير الكلاميّة».

(٤) ـ في «خ»: «تضمّنه الكلمتين».

(٥) ـ المفصّل ص٦.